



المعيار المحاسبي الدولي IAS1

عرض القوائم المالية

Presentation of financial statements

عرض القوائم المالية Presentation of Financial Statements	معايير المحاسبة الدولي رقم (1)
<p>الأهداف التعليمية</p> <p>بعد دراسة هذا المعيار يتوقع أن يكون القارئ ملماً بالأمور التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. التعرف على الأهداف الرئيسية لمعايير المحاسبة الدولي رقم (1): "عرض القوائم المالية". 2. بيان النطاق الذي يغطيه المعيار المحاسبة الدولي رقم (1): "عرض القوائم المالية". 3. عرض لمحددات قائمة المركز المالي (الميزانية). 4. بيان الحالات والشروط الواجب توفرها لتصنيف الأصل على أنه متداول. 5. بيان الحالات والشروط الواجب توفرها لتصنيف الالتزام على أنه متداول. 6. عرض الحالات التي يتطلب المعيار رقم (1) فيها إعادة تصنيف الالتزامات غير المتداولة إلى التزامات متداولة. 7. تحديد البنود الواجب عرضها في صلب الميزانية وضمن الأصول غير المتداولة. 8. بيان الأهداف الرئيسية من إعداد قائمة الدخل والدخل الشامل. 9. شرح كيفية عرض المصارييف في قائمة الدخل الشامل. 10. توضيح العناصر الأساسية التي تتضمنها قائمة التغيرات في حقوق الملكية. 11. بيان الأهداف الرئيسية من وجود الإicasفات المرفقة للقوائم المالية. 12. بيان الإicasفات التي يتطلبها المعيار المحاسبة الدولي رقم (1): "عرض القوائم المالية". 	IAS 1

1. مقدمة

تمثل القوائم المالية الأداة الأساسية للإبلاغ المالي عن أداء المنشأة خلال فترة معينة، وبيان المركز المالي لها وتدفقاتها النقدية وتقدم أيضاً معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية، وذلك لأطراف عديدة لها اهتمام بالمنشأة.

وتزداد أهمية القوائم المالية إذا ما عرفنا الدور الهام الذي تضطلع به في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الرشيدة، إضافة إلى أن القوائم المالية تمثل المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي والتي تمثل حلقة الوصل بين المنشأة والأطراف ذات المصالح في المنشأة Stakeholders. ومن الأطراف الرئيسية التي تعتمد على القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والموردين والجهات المنظمة والرقابية لعمل المنشأة كالبنك المركزي بالنسبة للبنوك وهيئة التأمين بالنسبة لشركات التأمين وغيرها من الجهات، كما تعتبر مصدر هام لتحديد الدخل الخاضع للضريبة.

2. الغرض من القوائم المالية Purpose of Financial Statements

يمثل الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمنشأة وعن نتيجة أعمالها والتذبذب النقدي لديها، وبحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية **مفيدة Useful** في إتخاذ القرارات الإقتصادية **Economic Decisions** لقاعدة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

وتهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن القوائم المالية تقدم معلومات عن المنشأة تتعلق بما يلي:

- الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية.
- الدخل والمصاريف بما فيها والمكاسب والخسائر.
- مساهمات المالكين وتوزيع الحصص عليهم بصفتهم المالكين.
- التدفقات النقدية.

وتساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى في الملاحظات، مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتحديد توقيتها ومدى تأكيدها.

3. مكونات القوائم المالية Components of Financial Statements

ت تكون المجموعة الكاملة من القوائم المالية مما يلي:

أ- قائمة المركز المالي بتاريخ كل فترة مالية (Statement of Financial Position as at the end of the Period) وتتضمن أصول المنشأة وإلتزاماتها وحقوق الملكية كما في تاريخ معين.

ب- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة المالية.

(Statement of profit or loss and other comprehensive income for the period)

ج- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة المالية (Statement of Changes in Equity for the Period).

د- قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية (Statement of Cash Flows for the Period). والتي يتم إعدادها وعرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (7).

هـ- الملاحظات، وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

(Notes, Comprising a Summary of Significant Accounting Policies and other Explanatory Information)

وتبيّن ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولي الأخرى.

وهناك بعض التقارير تعرّض - خارج نطاق القوائم المالية - معلومات وقوائم بيئية وقوائم القيمة المضافة وهذه القوائم والتقارير تعتبر خارج نطاق معايير الإبلاغ المالي الدولي من حيث المتطلبات والعرض.

(أ/هـ) المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة كما هو موضح في الإعتبارات العامة لعرض القوائم المالية لاحقاً.

و- قائمة المركز المالي كما في بداية أقدم فترة للمقارنة (المقارنة الأولى) عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو عند قيامها بإعادة عرض قوائمها المالية بأثر رجعي أو إذا قامت بإعادة تصنيف أية بنود في قوائمها المالية.

يجب على المنشأة أن تعرّض جميع القوائم المالية في المجموعة الكاملة من القوائم المالية بدرجة متساوية من الأهمية ويشار هنا إلى أن المعيار سمح بإستخدام عناوين أو مسميات تختلف عن تلك المستخدمة في هذا المعيار.

4. الإعتبارات العامة لعرض القوائم المالية Overall Considerations

يتضمن المعيار المحاسبي رقم (1) ثمانية إعتبارات لعرض القوائم المالية وتشمل ما يلي:

1.4 العرض العادل والإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

Fair Presentation and Compliance with IFRSs

يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي (نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية للمنشأة بشكل عادل. يتطلب العرض العادل Fair Presentation للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المنشأة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والإلتزامات والدخل والمصاريف بموجب الإطار العام The Framework لإعداد القوائم المالية المحدد من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويجب على الإدارة إرفاق إقرار مرفق بالقوائم المالية بأن القوائم المالية المعروضة تعبر بعدها عن المركز المالي للمنشأة، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

وقد أشار المعيار إلى أن إعداد القوائم المالية وبما ينسجم ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إضافة إلى توفير الإفصاح الضروري سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية.

ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إلى أنه وفي بعض الحالات التالية جداً، يمكن لإدارة المنشأة أن تقرر أن الإلتزام بمعايير معايير التقارير المالية الدولية IFRSs أو بعض متطلباته قد يكون مضلاً و يؤدي إلى وجود تعارض مع أهداف القوائم المالية، وكان الإطار التنظيمي الملائم يتطلب أو لا يمنع ذلك الخروج. وفي هذه الحالة يجب على المنشأة عدم الإلتزام بتلك المتطلبات الواردة في المعيار، مع الإفصاح عما يلي:

- أن الإدارة توصلت إلى أن القوائم المالية تعبر بعدها عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

- أنها إلتزمت بمعايير الدولية للقارير المالية، باستثناء أنه تم الخروج عن متطلب معين وذلك لتحقيق العرض العادل.

- عنوان المعيار الذي تم الخروج عن متطلباته، وطبيعة ذلك الخروج، بما في ذلك المعالجة التي يتطلبها ذلك المعيار، والسبب الذي يجعل الإلتزام بمتطلبات ذلك المعيار أو بعضها مضلاً جداً.

- الأثر المالي للخروج على كل بند في القوائم المالية كان سيتم التقرير عنه إلتزاماً بمتطلب المعيار الذي تم الخروج عنه (ولكل فترة مالية معروضة).

وفي بعض الحالات النادرة جداً أيضاً، يمكن لإدارة المنشأة أن تقرر أن الإلتزام بمعايير من معايير التقارير المالية الدولية IFRSs أو بعض متطلباته قد يكون مضلاً و يؤدي إلى وجود تعارض مع أهداف القوائم المالية، وكان الإطار التنظيمي الملائم الخروج عن ذلك المتطلب. وفي هذه الحالة يجب على المنشأة أن تخوض الجوانب المضللة المتصورة للإلتزام (إلى أقصى حد ممكن)، وذلك بالإفصاح عما يلي:

- عنوان المعيار الدولي للتقرير المالي الذي سيتم الخروج عن تطبيقه، وطبيعة المتطلب، وسبب أن الإدارة خلصت إلى أن الإلتزام بهذا المتطلب، في هذه الظروف، سيكون مضلاً - بشكل كبير - إلى حد أنه يتعارض مع هدف القوائم المالية المحدد في "الإطار المفاهيمي".
- التعديلات لكل بند في القوائم المالية توصلت الإدارة إلى أنها تعد ضرورية لتحقيق عرض عادل، وذلك لكل فترة معروضة.

2.4 فرضية إستمرارية المنشأة Going Concern

عند إعداد التقارير المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمؤسسة مستمرة. ويجب على المنشأة إعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكيد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تلفي شكوكاً كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمؤسسة مستمرة فإن على المنشأة الإفصاح عن هذه الحالات من عدم التأكيد، وعندما لا تقوم المنشأة بإعداد البيانات المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة بالإضافة إلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية من قبل المنشأة وسبب عدم اعتبار المنشأة مؤسسة مستمرة.

عند تقييم ما إذا كانت فرضية إستمرارية المؤسسة مناسبة تأخذ الإدارة في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة في المستقبل المنظور والتي يجب أن تكون على الأقل 12 شهراً من تاريخ إعداد التقارير المالية دون أن تكون مقتصرة على ذلك.

3.4 أساس الإستحقاق المحاسبي Accrual Basis of Accounting

يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس الإستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب أساس الإستحقاق الإعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم وكذلك الإعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض.

4.4 الأهمية النسبية والتجميع Materiality and Aggregation

- ويقصد هنا بالأهمية النسبية والتجميع من حيث العرض حيث يتطلب المعيار رقم (1) عرض كل بند مادي (مهم نسبياً) بشكل منفصل في القوائم المالية، ويجب عرض البنود المختلفة في طبيعتها أو وظيفتها بشكل منفصل، ويجب تجميع البنود غير المادية أو التي ليس لها أهمية نسبية ولا توجد حاجة لعرضها بشكل منفصل مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة، وتعني الأهمية النسبية لبند ما أن يكون البند مهم كقيمة منسوبة إلى بنود أخرى.
- وإذا كان أحد البنود ليس مادياً على انفراد فإنه يتم تجميعه مع البنود الأخرى أما في تلك البيانات أو في الإيضاحات.
- وعملية تحديد أن البند ذو أهمية نسبية (مادية) أو غير مادي هي عملية إجتهادية، ولا يوجد مقاييس محدد أو مطلق للأهمية النسبية. عند تقييم ما إذا كان البند مهم نسبياً أو غير مهم لا تعتبر قيمة البند هي العامل الوحيد فانياً المحتوى لهذا البند مهم أيضاً ومثال على ذلك:

 - إذا أظهرت قائمة المركز المالي أصول غير متداولة بمقدار 2 مليون دينار وقيمة المخزون 30,000 دينار فإن الخطأ في إحتساب الإهلاك بمبلغ 20,000 دينار يمكن اعتباره غير مهم نسبياً لأن 20,000 دينار تمثل 1% من 2 مليون. بينما وجود خطأ في تقييم المخزون بمبلغ 20,000 دينار يعتبر مهم نسبياً لأنه يمثل 67% ($30,000 \div 20,000$) من قيمة المخزون المعلن، بمعنى آخر يتم الأخذ بالإعتبار القيمة الإجمالية للبند الذي حدث فيه خطأ عند تحديد الأهمية النسبية للخطأ.
 - إذا كان على المنشأة قرض بمبلغ 60,000 دينار وبلغ رصيد حساب المنشأة الجاري لدى البنك 65,000 دينار، فإن عرض صافي المبلغين أي 5000 دينار تحت عنوان نقدية لدى البنك يعتبر خطأ مهم نسبياً في العرض. بعبارة أخرى أن الخطأ في العرض يعتبر خطأ مهم نسبياً على الرغم من عدم وجود خطأ رقمي.
 - والبند الذي لا يعتبر مادياً بشكل كاف ليستلزم عرضاً منفصلاً في تلك البيانات قد يضمن عرضاً منفصلاً في الإيضاحات.

4.5 التفاصص Offsetting

- وتعني عملية التفاصص إظهار أو عرض بند معين بقيمة صافية أي بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين، مثل إظهار العمولات المدينة البالغة 9000 دينار والعمولات الدائنة البالغة 11,000 دينار برقم واحد بإسم صافي العمولات الدائنة بمبلغ 2000 دينار.

وقد منع المعيار رقم (1) إجراء تناقض بين أي من الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصاريف لأنه يؤدي في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، إلا إذا سمح أو تطلب أحد معايير التقارير المالية الدولية IFRSs إجراء التناقض في العرض.

ويشير المعيار إلى أن إظهار الأصول مخصوصاً منها مخصصات التقييم مثل مخصصات القائم للمخزون ومخصصات الديون المشكوك فيها لحسابات الذمم المدينة لا يعتبر تناقض.

ومن الأمثلة على التناقض المسموح به تقديم تقارير حول الأرباح والخسائر الناجمة عن مجموعة من العمليات المتشابهة على أساس صافي الأرباح والخسائر من الصرف الأجنبي أو الأرباح والخسائر الناشئة من الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.

4.6 تكرار إعداد التقارير Frequency of Reporting

يجب على المنشأة عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية (بما فيها المعلومات المقارنة) سنوياً على الأقل، وعندما تغير المنشأة نهاية فترة إعداد التقارير المالية لها وتعرض البيانات المالية لفترة تزيد أو تقل عن سنة، فإن على المنشأة الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية، والسبب وراء استخدام فترة أطول أو أقل من سنة، وحقيقة أن المبالغ المعروضة في البيانات المالية ليست مقارنة بشكل كامل.

ويمكن أن تعد المنشأة بيانات مالية بشكل متsequ لفترة عام واحد. رغم ذلك، ولأسباب عملية، تفضل بعض المنشآت مثلاً إعداد التقارير لفترة 52 أسبوعاً. لا يمنع هذا المعيار ذلك.

7-4 المعلومات المقارنة Comparative Information

يتطلب المعيار رقم (1) الإفصاح عن المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترة السابقة لكافة المبالغ الواردة في القوائم المالية للفترة الحالية، ويجب إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملحوظات الوصفية عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية.

ويتطلب المعيار عرض قائمتين للمركز المالي واثنتين من كل قائمة من البيانات المالية. وعندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة عرض بنود القوائم المالية بأثر رجعي أو عندما تعيد تصنيف بنود دخل قوائمها المالية، يجب على المنشأة بالحد الأدنى عرض ثلاثة قوائم مالية للمركز المالي واثنتين من كل قائمة من القوائم الأخرى والملحوظات المتعلقة بها، ويتم عرض ثلاثة قوائم مالية للمركز المالي كما هي بتاريخ:

1. نهاية الفترة المالية الحالية.
2. نهاية الفترة السابقة (وتعتبر نفس بداية الفترة الحالية).
3. بداية الفترة المقارنة الأولى.

ويتطلب المعيار أيضاً عند تعديل عرض أو تصنيف بنود في القوائم المالية إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملي، وعند إجراء إعادة تصنيف المبالغ المقارنة، يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة إعادة التصنيف ومبلغ أي بند أو درجة أي بند تم إعادة تصنيفه وسبب إعادة التصنيف.
وعندما تكون عملية إعادة التصنيف غير عملية **Impracticable** يجب على المنشأة الإفصاح عن أسباب عدم إعادة التصنيف وطبيعة التغييرات التي كانت ستم فيما لو تمت عملية إعادة التصنيف.

8.4 الإتساق في العرض Consistency of Presentation

يتطلب الإتساق أو الثبات في العرض الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى الفترة التالية لها، إلا إذا تبين تغير مهم في طبيعة عمليات المنشأة أو أن تغيير العرض سيعطي عرضاً أو تصنيفاً أكثر ملاءمة أو إذا طلب معيار تقرير مالي إجراء تغيير في ذلك العرض.

5. هيكل ومحظى القوائم المالية بشكل عام

Structure and Content of Financial Statements in General

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاحات التالية عند عرض القوائم المالية ومحظياتها:
يجب تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بشكل واضح، كما يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وتكرار إظهارها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح:

- إسم المنشأة التي تعود لها القوائم المالية.
- ما إذا كانت القوائم المالية تغطي المنشأة منفردة أو مجموعة معينة من المنشآت.
- تاريخ التقارير المالية أو الفترة التي تغطيها البيانات المالية أو الإيضاحات.
- عملة العرض، دينار أو دولار مثلاً. وعملة التقرير هي عملة القوائم الموحدة للشركة الأم.
- مستوى التقرير المستخدم في عرض المبالغ في القوائم المالية.

6. شكل ومحظى قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وتصنيف مكوناتها

تظهر قائمة المركز المالي أو الميزانية الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية للمنشأة بتاريخ معين، وفيما يلي متطلبات هذا المعيار بهذا الخصوص:

أ. يجب على المنشأة عرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والإلتزامات المتداولة وغير المتداولة كتصنيفات منفصلة في قائمة المركز المالي، إلا إذا قدم العرض المستند إلى السيولة معلومات موثوقة وذات علاقة. عندها تقوم المنشأة بعرض كافة الأصول والإلتزامات وفقاً لسيولتها. وتنطبق هذه الحالة على

المؤسسات المالية حيث يقدم عرض الأصول والإلتزامات بترتيب متزايد أو متناقص من السيولة معلومات موثوقة وأكثر ملائمة مما يقدمه العرض المتداول وغير المتداول وذلك لأن المنشأة لا تقوم بتزويد البضائع أو الخدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح.

ب. بعض النظر عن طريقة العرض التي تبنتها المنشأة فإن المنشأة ملزمة بالإفصاح عن المبالغ التي يتوقع إستعادتها (الأصول) أو التي يتوقع تسويتها (الإلتزامات) بعد أكثر من 12 شهر.

إن إجراء تصنيف منفصل للأصول والإلتزامات المتداولة وغير المتداول في صلب قائمة المركز المالي يوفر معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يفيد فصل الأصول المتداول في تمييز مكونات رأس المال العامل عن الأصول المستخدمة في عمليات المنشأة طويلة الأجل، والتعرف على الإلتزامات التي تستحق خلال الفترة التشغيلية الحالية والأصول التي يتوقع تسبيلاً لها نقداً خلال تلك الفترة.

1.6 قائمة المركز المالي (الميزانية) **Statement of Financial Position**

تصنيف الأصول **Classification of Assets**

أولاً: الأصول المتداولة **Current Assets**

يتطلب المعيار رقم (1) تصنيف الأصل على أنه متداول عندما ينطبق عليه واحد مما يلي:

أ. إذا كان الأصل يمثل نقدية أو نقدية المكافأة غير المقيدة، باستثناء النقدية المقيدة لفترة تزيد عن 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية.

ب. عندما يتوقع أن يتحقق نقداً أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك خلال الدورة التشغيلية الإعتيادية للمنشأة.

ج. عند الإحتفاظ به بشكل رئيسي بهدف المتاجرة.

د. يتوقع أن يتحقق الأصل خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقارير المالية.

ويعتبر المخزون والذمم المدينة التجارية ضمن الأصول المتداولة حتى إذا كان من غير المتوقع تتحققها وتحولها لنقد خلال 12 شهر من تاريخ قائمة المركز المالي.

وعلى المنشأة تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

ومن الأمثلة على الأصول المتداولة: النقدية والنقدية المكافأة الإستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمخزون والذمم المدينة، والمصاريف المدفوعة مقدماً.

ومن الأمثلة على الأصول المتداولة:

- النقدية والنقدية المعادلة **Cash and Cash Equivalents**

والنقدية المعادلة تمثل الإستثمارات قصيرة الأجل وذات السيولة العالية وتكون جاهزة للتحول إلى سيولة بقيمة محددة ولها تاريخ إستحقاق لفترة 90 يوماً وأقل.

- الإستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة Trading Investments

وهي إستثمارات في الأسهم والسنداً والمشتقات المالية.

- المخزون Inventory

- الذمم المدينية Receivables وأوراق القبض وذمم الموظفين والذمم الأخرى

- المصاريـف المدفوعة مقدماً Prepaid Expenses

- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع Assets Held For Sale Non – Current

وهي الأصول غير المتداولة التي قررت الشركة عدم استخدامها وعرضها للبيع وينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) IFRS 5.

ثانياً: الأصول غير المتداولة Non – Current Assets

هي الأصول التي لا تعتبر أصولاً متداولة، وهي غير معدة للإسـهـالـكـ التـامـ أوـ الإـسـتـخـادـ خـلـالـ الدـورـةـ التـشـغـيلـيـةـ العـادـيـةـ لـالـمـنـشـأـةـ،ـ وـيـتـمـ إـقـتـائـهـاـ لـتـسـيـرـ أـعـمـالـ الـمـنـشـأـةـ وـلـلـإـسـتـفـادـةـ مـنـ طـاقـتـهـاـ الـإـنـتـاجـيـةـ وـتـشـمـلـ هـذـهـ الـأـصـوـلـ مـاـ يـلـيـ:

- الأصول الملموسة طويلة الأجل (الممتلكات والمصانع والمعدات and Equipment Plant (Property,

- الأصول غير الملموسة Intangible Assets

وهي أصول غير متداولة وليس لها وجود مادي ملموس مثل الشهـرـةـ،ـ وـحـقـوقـ الـإـمـتـياـزـ وـغـيرـهـاـ.

- الإستثمارات العقارية Investment Property وهي أصول غير متداولة سواء أرض أو مبني يتم إقتئانها لأغراض تأجيرها، أو للإستفادة من ارتفاع سعرها في المستقبل وليس لإستخدامها في الإنتاج أو في تسـيـرـ أـعـمـالـ الـمـنـشـأـةـ وـيـنـطـبـقـ عـلـيـهاـ IAS 40.

- الإستثمارات المالية طويلة الأجل مثل الإستثمارات المالية في السنـدـاتـ المـقاـسـةـ بـالـتـكـلـفةـ المـطـفـأـةـ وـالـتيـ تستـحقـ بـعـدـ فـرـةـ أـكـثـرـ مـنـ 12ـ شـهـرـ مـنـ تـارـيخـ قـائـمةـ المـرـكـزـ المـالـيـ.ـ وـيـنـطـبـقـ عـلـيـهاـ IFRS 9ـ.

وـلاـ يـمـنـعـ هـذـاـ الـمـعـيـارـ إـسـتـخـادـ أـيـ تـوصـيـفـاتـ بـدـيـلـةـ طـالـمـاـ كـانـ الـمـعـنـىـ وـاضـحاـ.

الأصول الأخرى Other Assets

وتـضـمـ الـأـصـوـلـ الـأـخـرـىـ الـحـسـابـاتـ الـتـيـ لـاـ يـنـطـبـقـ عـلـيـهاـ فـنـاتـ الـأـصـوـلـ الـأـخـرـىـ مـثـلـ (ـالـمـصـاريـفـ المـدـفـوعـةـ مـقـدـماـ طـوـلـةـ الـأـجـلـ وـالـتـيـ لـاـ تـعـتـرـ جـزـءـ مـنـ الدـورـةـ التـشـغـيلـيـةـ،ـ وـالـضـرـائبـ الـمـؤـجلـةـ).

وينص المعيار رقم (1) صراحة على عدم جواز تصنيف الأصول أو الإلتزامات الضريبية المؤجلة كأصول أو مطلوبات متداولة، وبالتالي يتم عرضها ضمن فئة غير المتداولة.

تصنيف الإلتزامات

أولاً: الإلتزامات المتداولة

يتطلب المعيار رقم (1) تصنيف الإلتزام على أنه إلتزام متداول عندما ينطبق عليه واحدة مما يلي:

- عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.
- إذا تم الإحتفاظ به بشكل أساسي لغرض المتاجرة.
- عندما يستحق التسديد خلال 12 شهراً من تاريخ التقارير المالية.
- إذا لم يكن لدى المنشأة الحق في تأجيل تسوية الإلتزامات على الأقل 12 شهراً بعد تاريخ التقارير المالية.

ويتم تصنيف البنود التشغيلية على أنها إلتزامات متداولة حتى وإن كانت تسويتها مستحقة بعد أكثر من 12 شهراً من تاريخ التقارير المالية، وتنطبق نفس الدورة التشغيلية العادية على تصنيف الأصول والإلتزامات لمنشأة ما. وعندما لا تكون الدورة التشغيلية العادية قابلة للتحديد بشكل واضح، يفترض أن تكون مدتها 12 شهراً.

وتتشكل بعض الإلتزامات المتداولة مثل الذمم التجارية الدائنة ومستحقات الموظفين وتكاليف التشغيل الأخرى جزءاً من رأس المال المستخدم في الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.

وتشمل الإلتزامات المتداولة أيضاً ما يلي:

- الإلتزامات الناشئة عند الحصول على البضائع والخدمات والداخلة في الدورة التشغيلية للمنشأة مثل (الحسابات الدائنة، وأوراق الدفع قصيرة الأجل، والأجور مستحقة الدفع، والضرائب المستحقة الدفع، والمصاريف الأخرى مستحقة الدفع).
- المبالغ المقبوضة مقدماً من العملاء لتقديم بضائع أو أداء خدمات مثل (الإيجار المقبوض مقدماً، وإيرادات خدمات مقبوضة مقدماً).
- الإلتزامات الأخرى التي تستحق خلال الدورة التشغيلية الجارية، مثل السندات طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل والتي تستحق خلال الفترة الجارية (تستحق خلال 12 شهر من تاريخ قائمة المركز المالي).
- وهناك بعض الإلتزامات المتداولة لا يتم تسديدها ضمن الدورة التشغيلية الحالية، إلا أنها تستحق السداد خلال 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي العمومية أو كان محتفظ بها لأغراض المتاجرة تصنف متداولة، ومن الأمثلة عليها:
 - الإلتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة وفق ما ورد في معيار التقرير المالي الدولي رقم (9).
 - الحسابات الجارية المكتشوفة .Bank Overdrafts

- الجزء المتداول من الإلتزامات المالية غير المتداوله.
 - توزيعات الأرباح مستحقة الدفع.
 - ضرائب الدخل المستحقة والذمم الدائنة الأخرى غير التجارية.
- ويتطلب المعيار كذلك تصنيف جميع الإلتزامات الأخرى على أنها إلتزامات غير متداوله.

ثانياً: الإلتزامات غير المتداوله Non-Current Liabilities

وهي الإلتزامات التي:

1. لا يتم تسديدها أو تسبيلها خلال الدورة العادية التشغيلية للمنشأة، أو
2. التي تستحق خلال فترة أكثر من 12 شهراً، أو
3. التي لا يتم إقتاتها لأغراض المتاجرة، أو
4. تلك التي يكون للمنشأة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهراً.

وهذا المعيار لا يحظر استخدام أي توصيفات بديلة للإلتزامات غير المتداوله طالما كان المعنى واضحأ.

وتشمل الإلتزامات غير المتداوله ما يلي:

1. الإلتزامات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الأجل للمنشأة، مثل إصدار السندات طويلة الأجل، وأوراق الدفع طويلة الأجل، والإلتزامات عقود الإيجار التمويلي طويلة الأجل.
2. الإلتزامات الناشئة عن العمليات غير التشغيلية للمنشأة، مثل إلتزامات التقادم، والمخصصات طويلة الأجل، والضرائب المؤجلة.

وينص المعيار رقم (1) صراحة على عدم جواز تصنيف الأصول أو الإلتزامات الضريبية المؤجلة كأصول أو مطلوبات متداوله، وبالتالي يتم عرضها ضمن فئة غير المتداوله.

أما الإلتزامات الطارئه **Contingent Obligations** فلا يتم الإعتراف بها كإلتزامات لأنها إلتزامات محتملة أي لا يوجد تأكيد معقول بحدوثها أو لأنها لا تلبى شروط الإعتراف بها كالتزام من حيث عدم القدرة على تقدير قيمتها بموثوقية أو كون التدفقات النقدية الخارجية غير محتملة. ويتم الإفصاح فقط عن هذه الإلتزامات وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (37).

ويتطلب المعيار رقم (1) في حالة موافقة المقرض بحلول تاريخ قائمة المركز المالي على منح الدين (المنشأة) مهلة تنتهي بعد 12 شهراً على الأقل من تاريخ قائمة المركز المالي العمومية، حيث تستطيع المنشأة خلالها تصويب الإخلال (أي عدم الإلتزام بشروط العقد) ولا يستطيع المقرض خلالها أن يطالب بالدفع المباشر فيما الإستمرار بتصنيف الإلتزام على أنه غير متداول.

إعادة تصنيف الإلتزامات غير المتداولة إلى إلتزامات متداولة:

- يتطلب المعيار رقم (1) إعادة تصنيف الإلتزامات غير المتداولة إلى إلتزامات متداولة في الحالات التالية:
- عندما تخل المنشأ بشروط إتفاقية قرض طويل الأجل في تاريخ قائمة المركز المالي أو قبل ذلك بحيث يصبح ذلك الإلتزام بكامل قيمته واجب الدفع عند الطلب عند الإخلال بأية دفعه أو قسط من ذلك الإلتزام يصنف الإلتزام على أنه متداول، وحتى في حالة موافقة المقرض بعد تاريخ قائمة المركز المالي وبعد التصريح بإصدار القوائم المالية على عدم المطالبة بالدفع نتيجة لخلال المنشأ بالدفع.
 - إذا تم تصنيف قروض كإلتزامات متداولة وتم تحويل إتفاقية الإقراض قصير الأجل إلى طول الأجل في الفترة بين تاريخ قائمة المركز المالي وتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية (الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية) فيطلب من المنشأ الإستمرار في تصنيف الإلتزام كمتداول ويتم الإفصاح عنها كأحداث غير معلنة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (10) "الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية".

تصنيف بنود حقوق الملكية Classification of Stockholders Equity

تمثل حقوق المساهمين (حقوق الملكية) حقوق المساهمين في أصول المنشأ. وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل البنود التالية:

1. رأس مال الأسهم، أسهم عادية وأسهم ممتازة بأنواعها.
2. الأرباح المحتجزة
3. الاحتياطي الإجباري
4. أسهم الخزينة Treasury Stock

تعتبر أسهم الخزينة من مكونات حقوق الملكية، وتمثل شراء المنشأ لأسهمها المصدرة وظهور مطروحة من حقوق الملكية بمبلغ تكلفة الشراء ويتم معالجتها وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (32).

5. بعض بنود الدخل الشامل تظهر ضمن حقوق الملكية Comprehensive Income، مثل صافي التغير في القيمة العادلة لمحفظة الإستثمارات المالية التي لا يحتفظ بها للمتاجرة (فترة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر)، وفائض إعادة تقييم الأصول غير المتداولة.

6. الحقوق غير المسيطر عليها Non-controlling interests

حقوق الأقلية هي حصة الأقلية في صافي أصول المنشأ التابعة، ويظهر هذا الحساب عند إعداد القوائم المالية الموحدة ضمن بند حقوق الملكية وفي بند منفصل.

المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي:

- يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وكحد أدنى عرض البنود التالية في صلب (متن) قائمة المركز المالي:
- الممتلكات، المصانع والمعدات.
 - العقارات الإستثمارية.
 - الأصول غير الملموسة.
 - الأصول المالية: الإستثمارات في الأدوات المالية (أسهم وسندات ومشتقات مالية الخ).
 - مجموعة العقود الواقعة ضمن نطاق معيار IFRS 17 "عقود التأمين" التي تمثل أصول، والتي يتم فصلها وعرضها بشكل مستقل بموجب متطلبات ذلك المعيار.
 - الإستثمارات التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية (مثل الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة).
 - الأصول البيولوجية الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41.
 - المخزون.
 - الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
 - النقد والنقد المكافئ.
 - إجمالي الأصول المصنفة كأصول مُحتفظ بها للبيع والأصول المشمولة في مجموعات التصرف (مجموعة الأصول) والمصنفة كمُحتفظ بها للبيع وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي رقم (5).
 - الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى.
 - المخصصات.
 - الإلتزامات المالية (باستثناء الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى والمخصصات).
 - مجموعة العقود الواقعة ضمن نطاق معيار IFRS 17 "عقود التأمين" التي تمثل إلتزامات، والتي يتم فصلها وعرضها بشكل مستقل بموجب متطلبات ذلك المعيار.
 - الإلتزامات والأصول الضريبية الحالية المعرفة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل".
 - الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة المعرفة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل".
 - الإلتزامات المشمولة في مجموعات التصرف والمصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع وفقاً لـ IFRS 5.
 - حقوق غير مسيطر عليها Non-Controlling Interests (حقوق الأقلية) المعروضة ضمن حقوق الملكية.
 - رأس المال المصدر والإحتياطيات التي تعزى لحملة الأسهم في الشركة الأم.

المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:
يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاح إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات عما يلي:

1. **تصنيفات جزئية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة ووفق ما تتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولية.** مثل:

- تصنیف بنود الممتلكات والمصانع والمعدات حسب الفئات كما هو مبين في معيار المحاسبة الدولي رقم (16).
- عرض الذمم المدينة إلى ذمم عملاء تجاريين وذمم مدينة شركات زميلة وذمم أطراف ذات العلاقة ودفعت مدفوعة مقدماً للموردين.
- تصنیفات المخزون إلى أنواعه بضاعة جاهزة، إنتاج تحت التشغيل، مواد أولية، وتحليل مكونات رأس المال وعرض المخصصات بشكل منفصل وهكذا.
- فصل المخصصات إلى مخصص منافع العاملين وبنود مخصصات أخرى.

2. **يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي إما في قائمة المركز المالي أو في قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات:**

أ- بالنسبة لكل فئة من فئات رأس المال:

- عدد الأسهم المصدر بها.
- عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة وغير المسددة بالكامل.
- القيمة الأسمية لكل نوع من الأسهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة إسمية.
- تسوية لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية الفترة.
- الحقوق والإمتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة دفع رأس المال.
- ملكية المنشأة لأسهمها (أسهم الخزينة)، وأسهم المنشأة التي تملكها الشركات التابعة أو الزميلة للمنشأة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب عقود الخيارات، وعقود بيع الأسهم متضمنة الشروط والبالغ.
- كما يلزم المعيار المنشآت التي لا يتكون رأس المالها من أسهم مثل شركات الأشخاص، الإفصاح عن معلومات مماثلة للمعلومات المطلوبة في هذه الفقرة مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من فئات حقوق الملكية، والحقوق والإمتيازات والقيود لكل فئة من حقوق الملكية.

ب. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية

